

متسكك به ولا تسبح ساعات ونصف وعزم يومه ايام اجاز عده اهل الجاه واستصوب  
 على غيره ومثلهم اهل المدينة في التزامهم ايقاعه حين التسع الساعات والاضيق  
 الاذينة والروية بيه حرره منهم كانه استحسان وعدمه ولا على تسع والذين  
 دايم اكله الطابق يكونون الاذينة ابقا ما كان على ما كان مع عدم وجود  
 قائل من الاذينة بحسن ذلك بل انما ايقاعه على استحسانه حين اول الاول  
 الغدير ارجان اول العصر الثاني انما من كنفه قول لا اعلانا هل اجاز  
 بانواعه المذكورة ثم يخرجوا به عن العصر الاول انما ايقاعه واما اخره  
 واما بقدمون به عن دخول وقت الاول والذين فعلهم له وتقبلهم  
 القول بالعصر الاول ولا يكونون من ايقاعه اول وقته الاول  
 مع ان ذلك هو الافضل في حقهم اصالة بغيره ففضيلة اول الوقت  
 التي فيها رضا الله تعالى ولجند انذار العوام واهل الحرف والصنائع  
 بان اذا اظهر بان الى اذان العصر يكون ذلك اذا ظهر بل لا يعتقد ورت  
 خلافة ريب من ايقاعه قبل وقته في حق من يلزم ايقاعه له حين مضى  
 خصوصاً تسع ساعات ونصف والذين يجده والمدينة والملاحق ولا يجوز  
 في ايقاعه اول وقته ولا وقت مضى له وليس في تأخيرته بخلاف وقته  
 مصلحه ولا سلامة من الجمهور ولا من فوان المصالحه مهمه اول لابد  
 لهم كل منصرفه دخل في فصل القضاء التي بين ابي صبرين وبين بعض  
 الحنفاء الملبين ان يجيب على ما صلبه في صبرين علمه ولم يعمرون  
 نازعه وبمجرد المنان عن قول ابي صبرين ما الاول فانكاره اعاهه على  
 التزام اهل جرح ايقاع اذان العصر اياما اخرها وستاء وربيعا وصيفا  
 حين يضي من كل شهر تسع ساعات ونصف وبه لا قبله ولا بعده  
 اختيارا وهذا بخلاف ما قاله العلامة احمد طاهر في جرح اوله اقول المفق  
 بصحتها واعتبارها ان العصر الاول جرح ومكة ثالث عشر اوقات  
 اوله على تسع ساعات اذ انما وثلاث وعشرين دقيقة في تسع ساعات  
 ساعات وبسبب ثلاث اذان وقبلة في هذا وتسع ساعات عزمه واحدة

وثلثين

وثلثين دقيقة في ذلك تسع ساعات في السابعة عشر الوقت فيكون التسع  
 ساعات ونصف وعزم وبه ودقيقة في هذه مائة وثمانين يوما  
 لا يدخل وقت العصر الا وعند مضى تسع ساعات انما وبه والعصف  
 فقط والاذان حين ذلك قبل الوقت بما بين دقيقة وبين ثلاث عشرة دقيقة  
 وذلك امر بانفاق الائمة الاية الابعة وتوت اهل جرح يومه فون حالة الاستوا  
 غلبه في تسع ساعات من ساعات العزم وبه وبين ساعات ملكه الاذينة  
 تدفق باستحسان النفاة بهم وقت اذا ظهر على ما كانوا عليه لا يجوز في الاضلاع  
 عن استحسانه وليس يقال اذ ذلك لا يبق بالمواعيد الا في جرحه ان كان هون  
 جرحه لا يجوز المعتمد لا العصر الثاني الاذان والصلوة في ذلك الوقت وفيها  
 حين العصر الاول من غير تقليد منهم له طبع العلم ان حين مضى تسع ساعات  
 ونصف عزم به من اوقات من ايام كل السنة يدخل وقت الثاني وهذا  
 غلط فاحسن وقد نبهنا عليه مراراً وتكراراً ان اول من دخول العصر الثاني في  
 مكة وجرح ساعات عزمه بيه ثم يتاخر الى مضى تسع ساعات عزمه بيه  
 وثمان وعشرين دقيقة لا يتقدم وله عن ذلك ولا يتاخر عن هذا  
 بصرفه وفيها اذ اهل جرح اهل جرح وصنائع وشوا على اعتقاد  
 ان لا يخرج وقت اذان الظهر الا اذان العصر وكانوا يعتقدون ان لا يدخل  
 وقت اذانه الا حين مضى تسع ساعات ونصف وبه وقد علم ان هذا  
 الوقت قد يتاخر عن وقت اذان الظهر بما بين دقيقة وبين اثنتي عشرة  
 دقيقة لكن بقا الاول اذ اذانه على ما كانوا عليه وان ذلك هو لا يبق للمزاج  
 الا ربع حاشا وكلامهم في اذانه فالعوض المتأخر الفصل من هذا العلم على كل  
 ليس في اضافة الوقت في هذه المسائل كبير فالتسكك ولاد اعلمه  
 اذ الصلاة على كل حال صحيحة وقال غفر الله له ان الاستمرار على الحالة الا انه  
 اليق بالمؤهل الاربعة على قول لا فتضا انه الافعال المتعارفة حتى يتحقق  
 الجميع مادق من المسائل الفقهاء ولا يتصور التسكك حيث انه لا اختلاف  
 في ان مؤهلها بنية لعدم الوقت الى ما اوضحتموه من التفتيد بالاربعين  
 المعينه ولا تنقض للعبادة بعد الميالى الى اعتقاد الجمعية المنفية في

هذا خصوصاً في بيان وقت اذان الظهر في مكة والمدينة والبلد التي فيها صلاة ركعتين على كل صلاة ركعتين